محمد الرقيب يسأل وزير التعليم عن توزيع الخريجين على البعثات الداخلية والخارجية

محمد الرقيب

جه النائب محمد الرقيب سؤالين إلى وزير التعليم، بشأن خطة توزيع الخريجين على البعثات الداخلية والخارجية.

ونص السؤال على التالي :

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما خطة وزارة التعليم العالي لتوزيع الخريجين في البعثات الداخلية والخارجية، ولجامعة الكويت وجامعة عبدالله السالم؟ يرجى تزويدي بالعدد والتخصصات.

2 – هل خُفضت عدد المقاعد الدراسية لبعض التخصصات لهذا العام؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالأسباب والخطة الموضوعة في هذا الشأن.

3–هل هناك خطة أو برنامج عمل مشترك بين روافد التعليم مع ديوان الخدمة المدنية؟ يرجى تزويدي بالتخصصات التي طلبها ديوان الخدمة المدنية من وزارة التعليم العالي، والتخصصات التي طلب وقف الابتعاث لها.

4 – ما خطة التعليم العالي في زيادة مقاعد التخصصات الطبية؟

5 – ما أسس قبول الطلبة الكويتيين أو غير الكويتيين في كلية التمريض سواء للدبلوم أو البكالوريوس؟

6 – لماذا لا يزداد عدد المقبولين من فئة غير محددي الجنسية (البدون) في تخصصات التمريض؟ يرجى تزويدي بعدد المقبولين خلال السنوات العشر الماضية من الجنسيات العربية في كلية التمريض، كما يرجى تزويدي بعدد المقبولين من المواطنين ومن أبناء الكويتيات ومن فئة غير محددي الجنسية.

7 – ما أهم التخصصات التي أُوقفت أو خُفضت من مقاعدها في الابتعاث أو في جامعة الكويت أو الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب؟ يرجى تزويدي باسم التخصص، وعدد الخريجين منه خلال السنوات الخمس الماضية، وأسباب تقليل عدد المقبولين في هذه التخصصات.

معرفي يوجه سؤالاً إلى وزير النفط بشأن عدد الشواغر في القطاع النفطي

داود معرفي

وجه النائب داود معرفي سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة د.سعد البراك، بشأن عدد الشواغر في القطاع النفطي، ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي أنه يوجد أكثر من 500 شاغر بعقود القطاع النفطي، وحرصاً منا على سير العملية التنظيمية داخل القطاع النفطي بشكل صحيح يصب في مصلحة الوطن والكوادر الشابة من الخريجين الجدد، يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 – عدد الشواغر الموجودة في عقود القطاع النفطي (مقاولين).

2 – هل صرفت المبالغ المالية المخصصة لتلك الشواغر لعقود المقاولين؟

3 – عدد العمالة الوطنية والوافدة الموجودة في عقود المقاولين بالقطاع النفطي حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

4 – عدد العقود الحكومية الموجودة مع المقاولين.

5 – هل هناك خريجون يحملون مؤهلاً علمياً في تخصص (الهندسة) تقدموا للتعيين في القطاع النفطي ولم يعينوا؟ في حال الإجابة الإيجاب يرجى بيان الأسباب.

فلاح الهاجري يسأل عن استبعاد خريجي المعاهد الدينية من خطة الابتعاث الخارجي

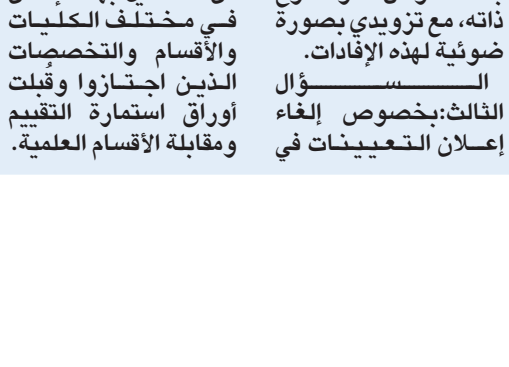
فلاح الهاجري

وجه النائب د. فلاح الهاجري 3 أسئلة إلى وزير التعليم، في شأن استبعاد خريجي المعاهد الدينية من خطة الابتعاث الخارجي، وإلغاء إعلان التعيينات في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ونصت الأسئلة على ما يلي:

السؤال الأول:يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1–هل هناك تخصصات أدبية بجامعة الكويت مغلقة أمام خريجي المعاهد الدينية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما سبب الإغلاق؟

2 – لماذا يُستبعد خريجو المعاهد الدينية من خطة الابتعاث الخارجي؟

السؤال الثاني:بخصوص إلغاء إعلان التعيين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، واستكمالا لإجراءات شكوى قُدّمت لرئيس مجلس الوزراء والذي حولها إلى وزير التربية ثم لمدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– الإفادات المرسلة إلى مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بتاريخ 11/6/2023، بخصوص الموضوع ذاته، مع تزويدي بصورة ضوئية لهذه الإفادات.

السؤال الثالث:بخصوص إلغاء إعلان التعيينات في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – التقارير كافة من اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم (287) بتاريخ 22/2/2022.

2 – أسماء المرشحين من المتقدمين بهذا الإعلان في مختلف الكليات والأقسام والتخصصات الذين اجتازوا وقُبلت أوراق استمارة التقييم ومقابلة الأقسام العلمية.

بالتوازي مع ضبط الأسعار من خلال الرقابة الصارمة لكي لا تذهب هذه الزيادات إلى جيوب التجار

هاني شمس: على الحكومة استغلال العطلة البرلمانية في إيجاد رؤية واضحة لإنجاز القوانين المتعلقة بتحسين معيشة المواطنين

هاني شمس

طالب النائب هاني شمس الحكومة بضرورة استغلال فترة العطلة البرلمانية والعمل على ترتيب أوراقها بالتنسيق مع النواب حتى تأتي في دور الانعقاد المقبل جاهزة لكثير من القضايا التي يحتاجها الوطن والمواطنون وفق رؤية واضحة.

وقال شمس في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن من أهم هذه الأمور والقضايا والتي تعد من أولويات النواب ، قضايا تحسين معيشة المواطن والتي تم طرحها في الحملات الانتخابية وفي الدواوين وفي كل مكان.

وأكد شمس أن جميع النواب يتبنون هذا الجانب، مشيرا إلى أن "وجودنا اليوم بين الناس لنتلمس حاجتهم في تحسين المستوى المعيشي لهم".

وأوضح شمس أنه يجب على الحكومة توازيا مع تحسين معيشة المواطن أن تعمل على ضبط الأسعار ويكون لديها رقابة صارمة كي يستفيد المواطن، وحتى لا تذهب هذه الزيادات إلى جيوب التجار.

ولفت إلى أنه من الضروري أن يكون لدى الحكومة دراسة وافية في هذا الشأن وألا تأتي في بداية دور الانعقاد لتطلب فترة للدراسة، مشيراً إلى أن الفرصة مواتية لها في فترة الهدوء في الإجازة الصيفية.

وأشار شمس إلى أن من ضمن الأولويات أيضا زيادة الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين وباقي الشرائح بنسب معينة، وتعديل رواتب الموظفين والتي مضى عليها أكثر من 10 سنوات من دون زيادات تذكر، وأيضا متلقي المساعدات الاجتماعية، ومكافأة الطلبة في الداخل وعلاوة الأولاد والعلاوة الاجتماعية.

وأضاف إنه يجب أيضا زيادة بدل غلاء المعيشة وبدل الإيجار ومخصصات العلاج بالخارج خصوصا في ظل التضخم العالمي، مطالباً بضرورة ربط الزيادة السنوية مع معدلات التضخم العالمية والكويت تحديدا.

ولفت شمس إلى أن البعض يتهمون النواب بأنهم يطالبون بمطالب شعبية تسبب هدرا للمال العام، مضيفاً" لكن عليهم أن يسألوا أنفسهم هل هذه الزيادات مستحقة أم لا ؟ وهل يوجد تضخم أم لا ؟ وهل لدى الكثير من المواطنين عجز في أن يعيشوا حياة كريمة أم لا ".

وأشار إلى أن النطق السامي تضمن التوجه إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، مؤكداً أنها قضية ينبغي أن تكون من ضمن الأولويات كونها قضية مستحقة ومهمة وأساسية.

ودعا الحكومة إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل وتنمية الإيرادات وخفض المصروفات وإيقاف الهدر في الميزانية، وذلك كي تستطيع توفير الأموال وعدم الضغط على الميزانية العامة.

وقال شمس إنه بعد الانتخابات بيومين، تم إطلاق مبادرة بتأجيل الإجازة الصيفية أو تقليل مدتها حتى يتمكن النواب من تحقيق إنجاز للمواطنين خصوصا فيما تم الاتفاق حوله.

وأضاف أن "النواب قاموا بالتنسيق بينهم ومع الحكومة وتم الاتفاق على 4 قوانين وتم الانتهاء من ثلاثة منها والباقي قانون واحد سوف يتم الانتهاء منه خلال اليومين القادمين، وبذلك نكون أوفينا بما وعدنا به أبناء الشعب".

من خلال تفعيل دور حماية المستهلك وجعل السوق مفتوحا للمنافسة

فهد المسعود: يجب على الحكومة مراقبة الزيادة المفتعلة في الأسعار

المسعود متحدثا لتلفزيون المجلس

دعا النائب فهد المسعود إلى ضرورة تفعيل الحكومة جهاتها الرقابية لضبط ومراقبة الزيادة المفتعلة في أسعار السلع والمنتجات، وكذلك خلق التنافسية وكسر الاحتكار.

وقال المسعود في لقاء مع برنامج نبض اللجان الذي أذيع على تلفزيون المجلس إنه تقدم ومجموعة من الأعضاء بطلب تخصيص ساعتين من إحدى الجلسات لمناقشة دور وزارة التجارة والجهات الرقابية في ضبط الأسعار.

وبين أنه في كثيرٍ من الأحيان نجد أن هناك زيادة مفتعلة في الأسعار، خصوصا مع قرب بعض المناسبات كالأعياد، متسائلاً عن دور وزارة التجارة والبلدية وحماية المستهلك وجمعيات النفع العام في ضبط هذه الأسعار.

وذكر إن المواطن هو المتضرر الوحيد من زيادة الأسعار من دون زيادة في الدخل، مشدداً على ضرورة أن يكون لدى المواطن وعي وثقافة في الرقابة وألا يسكت عن ذلك ويقدم الشكاوى وألا يكون سلبياً.

وقال إن الطلب جاء من منطلق التأكيد على دور حماية المستهلك ووزارة التجارة في تفعيل جهاتها في هذا الشأن وتطبيق القانون حتى تتحقق الموازنة بين زيادة الرواتب مع ضبط الأسعار وعدم ارتفاعها بالمبالغة من بعض التجار.

وشدد على ضرورة تفعيل دور هيئة حماية المنافسة حتى لا يكون هناك احتكار لأي سلعة، مشيراً إلى أن بعض السلع تأتي من الخارج وينبغي أن يكون بها تنافس وألا يحتكرها وكيل واحد.

وقال إن بعض الدول تحررت من فكرة أن يكون هناك وكيل واحد لسلعة، داعياً إلى جعل السوق مفتوحاً وأن يكون هناك تنافس، مثل شركات الاتصالات الثلاث، والتنافس الذي جاء من صالح المستهلك، وكذلك من حيث جودة الخدمات وخفض الأسعار.

خالد الطمار يقترح إنشاء صندوق استثماري للمتقاعدين تديره «التأمينات»

خالد الطمار

أعلن النائب خالد الطمار عن تقدمه باقتراح بقانون بإنشاء صندوق استثماري للمتقاعدين يتبع التأمينات يتم فيه وضع المبالغ التي يوفرها المتقاعدون وتكون نسبة المشاركة مناصفة بين المؤسسة والمتقاعدين بحيث تضمن المؤسسة رأس المال ولا تقل نسبة الربح المخصصة لهم عن النسب التي تحددها البنوك لعملائها، ونص الاقتراح على ما يلي:

– بعد الاطلاع على الدستور

– وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم (61) لسنة 1976 والقوانين المعدلة له

– وعلى القانون رقم (47) لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار وعلى المرسوم بقانون رقم (69) لسنة 1980 بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والقوانين المعدلة له.

– وعلى القانون رقم (27) لسنة 1961 بشأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين من رجال الجيش والقوات المسلحة.

– وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له.

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

(مادة أولى): ينشأ صندوق بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يسمى "صندوق استثماري خاص للمتقاعدين" ويخصص المبلغ فيه مناصفة بين المتقاعدين المودعين أو من يشارك من أفراد في الإيداع داخل الصندوق والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

(مادة ثانية): يفتح حساب خاص تديره مؤسسة التأمينات الاجتماعية ويخصص (50 %) خمسون بالمائة من عائدات الاستثمار و (50 %) خمسون بالمائة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية على أن تقدم لهم على شكل خدمات ومنح نقدية بشكل دوري (سنوي) وتلتزم الحكومة بضمان رأس المال المقدم من المشار إليهم بالمادة الأولى.

(مادة ثالثة): تتكفل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والشركات أو المؤسسات الحكومية المعنية بصرف الريع السنوي من هذا الصندوق على ألا تكون هناك ازدواجية في صرفها ولا تقل نسبة الربح عن النسب المحددة بالبنوك المحلية في توزيع أرباحها على المساهمين.

(مادة رابعة): لا يجوز خفض مبلغ التخصيص للصندوق، كما لا يجوز خفض نسبة الربح المقدم للمتقاعدين المذكورين في المادتين الأولى والثانية من هذا القانون بما يحقق المنفعة للمتقاعدين والحفاظ على أموالهم.

(مادة خامسة):على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كلٌ فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت نواف الأحمد الصباح